Abhat Journal, Volume. 17, Issue. 2, September 2025

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

Doi : http://doi.org/10.37375/aj.v17i2.3501

# دور الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية

**أ. حميدة أحمد الداهش المطلوب**

باحثة دكتوراه في قسم الدراسات الدبلوماسية/ مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية/ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا– ليبيا

hameda.almtlop@sabu.edu.ly

**الملخص:**

يهدف البحث إلى معرفة الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية، كونها إحدى أدوات الدبلوماسية العامة، ومدى تأثير الفجوة رقمية على العلاقات ما بين الدول، إضافة إلى تأثير هيمنة الدول والشركات التي تحتكر مجال المعلومات والاتصالات، وما ترتب عليه من المساس بأهم المبادئ القائمة عليها العلاقات الدولية وأهمها مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخّل في شؤون الدول.

وتوصّل إلى نتائج أهمها: تراجع مفهوم السيادة والمساواة بين الدول بسبب تقدم بعض الدول رقميًا وتأخر دول أخرى وفق ما يعرف بالفجوة الرقمية، وهو ما نتج عنه إضافة ثنائية جديدة تضاف إلى ثنائيات الصراع في العلاقات الدولية وهي ثنائية من يمتلك المعرفة ومن لا يمتلكها، وأنّه وبالرغم من بروز مفهوم السيادة الرقمية إلّا أنّه لا يوجد ما يمنع الشركات الرقمية والدول التي تتبعها من الوصول إلى المعلومات السرية؛ وذلك لأنّها تملك أسرار مهنتها دون أنْ يكون للدولة القدرة على منعها.

**الكلمات المفتاحية:**

**العلاقات الدولية، الدبلوماسية الرقمية، الدبلوماسية العامة، الفجوة الرقمية، الهيمنة الرقمية، السيادة الرقمية.**

**معلومات النشر:**

تاريخ الاستلام: 2025/07/18

تاريخ القبـــول: 2025/08/06

تاريخ النشـــر: 2025/09/01

# The role of digital diplomacy in international relations

**Himeedah Ahmed Aldahish Almatloub**

PhD researcher at the Department of Diplomatic studies

School of Strategic and International Studies, Libyan Academy, Libya

hameda.almtlop@sabu.edu.ly

**Abstract:**

The current study explores the role of digital diplomacy in international relations. It aims to explore the role of digital diplomacy in international relations and the impact of the digital divide on relations between countries. The study's findings have revealed that the decline in the concept of sovereignty and equality between states as a result of the digital divide. A new dualism has emerged in the international struggle between those who possess knowledge and those who do not. Despite the emergence of the concept of digital sovereignty, there is nothing that prevents digital companies and the countries that follow them from accessing confidential information. The study highlights the challenges that digital diplomacy and the digital divide pose to international relations.

**Keywords:**

**Digital Diplomacy, International Relations, Digital Divide, Digital Dominance, Digital Sovereignty**

**Information:**

Received: 18/07/2025

Accepted: 06/08/2025

Published: 01/09/2025

**مقدمة:**

منذ بروز ثورة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات ظهرت ملامح جديدة للدبلوماسية، وحدث تحول جذري في إدارة العلاقات الدولية بين الفاعلين الدوليين، خاصة فيما يتعلق بالدبلوماسية والسياسة الخارجية، حيث أصبحت تسير على خط موازٍ لمواكبة تقدم وتطور هذه الثورة التقنية، وبالتالي لم تَعدّ الدبلوماسية نفسها التي كانت تسود العالم خلال القرون الماضية، حيث غيرت من ممارساتها التقليدية، ونوعت من وسائل عملها، وابتكرت طرقاً جديدة للتواصل وبناء وادارة العلاقات بين الدول، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الممارسة الدبلوماسية تقوم على استخدام شبكة الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة والمنصات والتطبيقات الرقمية، وسميت هذه الدبلوماسية بتسميات عديدة منها دبلوماسية تويتر، والدبلوماسية الافتراضية، ودبلوماسية الإنترنت، والدبلوماسية الرقمية...إلخ، وبفضل المنصات الرقمية أصبح بالإمكان التواصل بشكل فوري مع مجتمعات



©Abhat Journal, Sirte University 2025

الإنترنت التي تشكّل قوة سياسية متزايدة الأهمية في عملية صنع السياسة الخارجية للدول.

ومع ازدياد تأثير هذه المنصات نتج واقع جديد غير من طبيعة العمل الدبلوماسي، أدى إلى استخدام المنصات الرقمية في العمل الرسمي والدبلوماسي بإنشاء حسابات للدبلوماسيين وممثلي الدول على تلك المنصات، لتصبح جزءاً من منظومة العمل الدبلوماسي الأساسية، وهو ما ساهم في خلق بيئة جديدة لممارسة العمل الدبلوماسي، فوفقاً للمفهوم التقليدي لفضاء العلاقات الدولية تأثرت تصرفات الحكومات بعوامل ملموسة ترتبط بالسلطة والنفوذ، وتمحور مضمون الدبلوماسية حول مسألة الحرب والسلام فقط، ولكن في هذه البيئة الجديدة استطاعت الدبلوماسية التعامل مع قضايا هامة برزت في عصرنا الحديث لم تتمكن الدبلوماسية التقليدية من التعامل معها.

حيث أولت الدبلوماسية الرقمية اهتمامها بمجالات أوسع وأشمل تنطوي على الاقتصاد والاجتماع والثقافة والبيئة والعلوم والقانون والأمور العسكرية السياسية، كما تناولت الهجرة غير الشرعية، وحقوق الإنسان، والإرهاب، والجريمة المنظّمة، والاتجار بالمخدرات، والمخاطر البيئية، وانتشار الأسلحة، والمعونات الإنسانية، والأوبئة والأمراض، والكثافة السكانية، والوقاية من الصراعات العرقية، والأزمات بكافة أشكالها.

كما ساهمت في بروز فاعلين دوليين جدد في العلاقات الدولية كالشركات العملاقة المسيطرة على الاتصالات الرقمية والمعلومات، والفرد وبروز مسمى جديد وهو دبلوماسية المواطن.

وبالتالي حدث تغير جوهري في العلاقات الدولية القائمة على مبادئ عريقة أساسها المساواة في السيادة وعدم التدخّل في شؤون الدول، إضافة إلى قواعد التمثيل الدبلوماسي ما بين الدول التي حددتها الأعراف والقواعد القانونية الدولية، ليتغير كل ذلك أمام بروز دور الدبلوماسية الرقمية وسيطرة الدول الكبرى والشركات التقنية العملاقة واحتكارها لكل ما يتعلق بالمعلومات والاتصالات.

**أولًا: إشكالية البحث:**

تتمحور في معرفة ما أثر التطور الرقمي على الدبلوماسية العامة خاصة، وفي العلاقات الدولية عمومًا، وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

– ما مدى مساهمة الدبلوماسية الرقمية في تطوير الدبلوماسية العامة، وماذا أضافت لها من أبعاد ؟

– في ظل التطور الرقمي الذي يشهده العمل الدبلوماسي هل مازال يمكن الحديث عن علاقات دولية قائمة على مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخّل في شؤون الدول ؟

– ما هي أهم المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية التي رافقت التطور الرقمي الذي يشهده العالم ؟

**ثانيًا: أهمية البحث:**

يكتسب هذا البحث أهميته في كونه يتناول موضوع الدبلوماسية الرقمية واستخدام المنصات والتطبيقات الرقمية، التي تشهد في الوقت الراهن حضورا دولياً واسعاً، واتساعاً في التوظيف والتأثير والانتشار، حيث أصبحت بيئة معرفية وسوقاً اقتصادية وأداة سياسية واتصالية مهمة ولها دورها المهم في العمل الدبلوماسي.

**ثالثًا: أهداف البحث:**

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية، ومدى تأثير امتلاك بعض الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية دون دول أخرى وهو ما خلق فجوة رقمية بين الدول، إضافة إلى هيمنة تلك الدول والشركات التي تملكها على مجال المعلومات والاتصالات في الدول الأخرى، وهو ما ترتب عليه المساس بأهم المبادئ القائمة عليها العلاقات الدولية وأهمها مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخّل في شؤون الدول.

**رابعًا: الدراسات السابقة:**

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الدبلوماسية الرقمية وتوظيفها في العمل السياسي عموما، ودورها في تنمية العلاقات الودية بين الدول منها ما يأتي:

– دراسة (عنان، 2022)، سعت الدراسة للكشف عن ماهية الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الرقمية في إدارة العلاقات الدولية وذلك بتقديم رؤية مستندة إلى عدد من منظورات العلاقات الدولية المختلفة لتحليل الجدال النظري حول دور الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية، واختارت الدراسة أنموذج الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية حالة تطبيقية لبيان كيف تستخدم إسرائيل دبلوماسيتها الرقمية في التطبيع الرقمي مع الشعوب العربية، وتوصّلت إلى أنّ استمرار بقاء إسرائيل مرهون بتغيير عميق في ثقافة شعوب المنطقة، لذا تهدف الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية لتحقيق مشروع ثقافي وسياسي طويل الأمد، يهدف إلى تطبيع وجود إسرائيل كيانًا طبيعيًا في المنطقة، وأنّ الهدف الأساسي للدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية هو تصفية القضية

الفلسطينية بتقديم رؤية جديدة للصراع العربي الإسرائيلي بعيدة عن الصراع التاريخي بين العرب وإسرائيل.

– دراسة (العصيم، 2021)، هدفت الدراسة إلى تحديد معالم مستقبل الدبلوماسية الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتبيان الدور الذي يمكن من خلاله أنْ تتمكن المملكة من التأثير الإيجابي على شعوب الدول الأخرى من خلال التقنية، كما تدرس الرسالة تأثير التحولات الدولية الحالية في مستقبل الدبلوماسية الرقمية، وتوصّلت إلى أنّ الدبلوماسية الرقمية للمملكة ستساهم في رفع مستوى الدبلوماسية الرقمية لدول المنطقة، وأنّ عدم توزيع الأدوار الخاصة بتطبيق الدبلوماسية الرقمية على الوزارات والهيئات السعودية يظهر التخبط في حال تعددت الجهات الرسمية الممارسة للدبلوماسية الرقمية السعودية.

**خامسًا: منهج البحث:**

في هذا البحث تمّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يهتم بتحديد الواقع وجمع الحقائق وتحليل بعض جوانبه، بما يسهم في تطوير العمل وتعزيز فاعليته، للوصول إلى تعميمات مفيدة يزيد بها رصيد المعرفة عن موضوع البحث.

**سادسًا: خطة البحث:** سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين وفق ما يأتي:

المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية أداة للدبلوماسية العامة.

المبحث الثاني: أثر التطور الرقمي في العلاقات الدولية.

**المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية أداة للدبلوماسية العامة:**

الدبلوماسية الرقمية هي نتاج لثورة المعلومات والاتصالات، وتُعدّ استراتيجية إبداعية في المقام الأول حيث تستند إلى التحليلات الاجتماعية لوسائل التواصل الرقمية، خاصة وأنّ خطط الدبلوماسية الرقمية ترتكز على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية القائمة على تبادل الرأي العام من جهة وعلى الصورة الذهنية والوسم الوطني من جهة أخرى، وتشكّل القوة الناعمة المؤثرة، ولا سيما أنّ الدبلوماسية الرقمية تتطلب قدرات ومهارات ابتكارية في التخطيط والتطوير على مستوى المحتوى والتواصل مع الجماهير باستخدام وسائل تفاعلية تسعى إلى تحقيق أهداف الدولة وتوجهاتها الداخلية والخارجية.

وتشير الدبلوماسية الرقمية أساساً إلى الممارسات الدبلوماسية من التقنيات الرقمية والشبكات بما في ذلك الإنترنت، والأجهزة المحمولة، وقنوات وسائل الإعلام الاجتماعية، وتتعدد تسميات الدبلوماسية الرقمية ولكن في المحصلة تشير إلى استخدام أدوات الإنترنت، وظهرت بذلك مفاهيم جديدة منها الدبلوماسية عبر تويتر والدبلوماسية باستخدام فيسبوك، والدبلوماسية الإلكترونية (بن دنيا، 2022، ص144)، وصارت إحدى أدوات الدبلوماسية العامة لقدرتها على إحداث التواصل ما بين الحكومات والشعوب، واستطاعت من خلالها الدبلوماسية العامة اختصار الوقت في محاولاتها لتوضيح سياسات الحكومة، وتقديم صورة مثلى عن الدولة، إلى جانب تسهيل العمل القنصلي وتقديم الخدمات القنصلية.

**المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية العامة:**

عرّف "جوزيف ناي" الدبلوماسية العامة بأنّها: "أداة تستخدمها الحكومات لتعبئة هذه الموارد للتواصل وجذب جمهور البلدان الأخرى، بدلاً من حكوماتها فقط، وتحاول الدبلوماسية العامة جذبها من خلال لفت الانتباه إلى هذه الموارد المحتملة من خلال البث، ودعم الصادرات الثقافية، وترتيب التبادلات، وما إلى ذلك"، واعتبر الدبلوماسية العامة صورة من صور القوة الناعمة تسعى من خلالها الدولة إلى استخدام وسائل التأثير غير الإكراهية في التأثير ليس فقط على حكومات الدول الأخرى، وإنّما على شعوبها أيضًا وكافة الفاعلين من غير الدول كمؤسسات المجتمع المدني والمنظّمات الدولية غير الحكومة والشركات متعددة الجنسيات، وتستهدف هذه الدبلوماسية أفكار الشعوب الأخرى وثقافاتهم فضلاً عن التأثير على توجهات الدول الأخرى ومحاولة بناءها على النحو الذي يحقق مصالح الدولة. (زعلوك، 2023، ص260).

ويقصد مصطلح الدبلوماسية العامة بالمعنى العام مجمل التدابير التي تتعهد حكومة أو منظّمة غير حكومية بها لتحسين صورتها بين العامة، ولا سيما في الخارج، ويتم ذلك بتوفير المعلومات للأفراد وللمؤسسات العامة والخاصة، والصحافة وغيرها من وسائل الاتصال والإعلام التي تربط سياسات وأهداف وأنشطة الحكومات بصورة إيجابية تؤثر على المواقف العامة، وعلى تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية للدول، وهو يشمل أبعاد العلاقات الدولية خارج الدبلوماسية التقليدية وتوجيه الرأي العام في بلدان أخرى، والتفاعل من المجموعات الخاصة والمصالح لدولة ما في دولة أخرى وتعزيز عمليات الاتصال الفعال بين الثقافات، فهي دبلوماسية غير مركزية تتسم بالمرونة والمقدرة على التشكل بصور مختلفة، حسب ما تفتضيه

المصلحة العامة، وتقوم الدبلوماسية العامة الناجحة بالاتصالات في اتجاهين رئيسين، وهما حل النزاعات وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الحكومة والجمهور، وسر التفوق في إيصال الرسالة يكمن في صياغة وتشكيل الرسالة التي تقدم أي بلد بها نفسه للعالم الخارجي وتحليل وفهم الطريقة الأفضل لإيصال الرسالة وتقبل المجتمع لها، وكيف سيصنفها المجتمع المتلقي لها، والتركيز على حملات الدبلوماسية العامة باستخدام الإنترنت والمطبوعات والتلفزيون والراديو والأنشطة الثقافية والاجتماعية، فالدبلوماسية العامة قوة ناعمة ذات أبعاد متعددة ووجوه متنوعة، وذلك لتسرد دولة ما قصتها بطريقة جديدة لجمهور واسع النطاق في جميع أنحاء العالم والتغلب على المخاوف القديمة وبناء هوية جديدة لنفسها، فإنّ عملية التغيير هذه عملية تجميل مؤسسي تجعل البلاد من الداخل والخارج أكثر جاذبية للجمهور الخارجي، ومن جانب آخر هناك ثقافة غير مرئية تتشكل في العالم الافتراضي، وينظر إليها على أنّها قوة إيجابية في تعزيز التفاهم المتبادل بين الأجيال والشعوب لدى الكثيرين وأصبحت تلك الثقافة في المقام الأول منتجاً للتصدير ووسيلة للفهم، أو أداة للتواصل مع الجماهير المتنوعة، وتلعب دوراً إيجابياً في تعزيز العلاقات والتواصل بين الأمم والناس، فاستخدام المنصات الرقمية مثل "تويتر" و"فيسبوك" والأجهزة الذكية المحمولة كوسائل إعلام بديلة، وهي عبارة عن صحافة لحظية تشكّل نظامًا لا يتوقف فيه الخبر، ويمكن إعادة نشر الخبر أو الرأي أو الفكر كما لا يوجد فيها رئيس تحرير وعدد الكتاب يفوق التصور، جعلت منه طرفاً أساسياً في ممارسة الدبلوماسية العامة لبعض الحكومات وترصد له الملايين، بل هناك موظفين رسمين للتعامل بحكمة ورصد وسائل الإعلام المفتوح والتأثير فيه (النعيمي، 2013). وتحدد بودردابن (2017، ص23) مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطور الاتجاه للدبلوماسية العامة أهمها:

1. ازدياد قوة الرأي العام العالمي والإحساس الشعبي الواسع بأنّ التعايش والتعاون السلمي بين الشعوب أضحى أمرًا مرغوبًا فيه ومهما في حركية التفاعل السلمي في العلاقات الدولية، ومحاولة نبذ النزاعات والحروب.
2. انتشار وسائل الإعلام من صحافة واذاعة وتلفاز ووكالات أنباء عالمية بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية التي سهلت الاتصالات بينها وبين الشعوب وقربت المسافات بينها مما كان له الأثر الأكبر في إرساء قواعد قوة مؤثرة في اتخاذ القرار السياسي.
3. علنية المفاوضات التي تجرى بين الدول مما جعلها عرضة لمراقبة الشعوب ومن ثم مراجعتها وهذا الأمر جعل من الدول تسعى إلى كسب تأييد الشعوب في الدول الاخرى بطريقة مباشرة.
4. المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واسعة المدى التي شهدها العالم نتيجة التطورات التي حدثت في مكونات المجتمع الدولي سواء على النظم السياسية أو على مستوى العلاقات الدولية، وظهور فاعلون دوليون جدد وهو أمر كان له أثره الواضح في العلاقات الدولية.
5. التطور الذي مس جميع المجالات ذات الصلة بالعلاقات الدولية الأمر الذي أدى إلى اختراق الحواجز التي تحول دون انتقال الأفكار بين الشعوب المختلفة بحرية.

ويمكن فهم الدبلوماسية العامة بمقارنة خصائصها الأساسية مع خصائص الدبلوماسية الرسمية، (هنيدي، 2023، ص35):

**أولاً:** أنّ الدبلوماسية العامة تتسم بالشفافية، وبأنّها واسعة الانتشار وهو ما لا ينطبق على الدبلوماسية الرسمية.

**ثانياً:** تنتقل ممارسة الدبلوماسية العامة من الحكومات إلى مجتمعات أكبر من المواطنين، بينما تقتصر ممارسة الدبلوماسية الرسمية على الحكومات بعضها وبعض.

**ثالثاً:** ترتبط القضايا والموضوعات التي تعنى بها الدبلوماسية الرسمية بممارسات الحكومات وسياساتها، فيما ترتبط القضايا والموضوعات التي تعنى بها الدبلوماسية العامة بمواقف عموم المواطنين وسلوكياتهم.

**المطلب الثاني: أهداف الدبلوماسية العامة وأبعادها:**

الدبلوماسية العامة نشاط علني موجه تسعى الدول من خلاله إلى تحقيق عدة أهداف منها تعزيز مصالحها، باستخدام عدة وسائل، من ضمنها وسائل الإعلام لجذب الجماهير في الدول الأخرى، بهدف بناء حوار تفاعلي ثنائي الاتجاه يخدم صانع القرار في فهم تلك الشعوب وثقافتها، وكذلك فهم وتحليل السياسات فيها، إذاً الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدبلوماسية العامة هو قيام علاقات مباشرة بين شعوب العالم، وذلك لأنّ الشعوب هي صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء علاقات دولية قائمة على السلم والتعاون الدولي، فالدبلوماسية العامة أداة استراتيجية من أدوات تخطيط وتنفيذ السياسات الدولية، خاصة وأنّ الصراعات الدولية لم تَعدْ صراعًا على القوة فقط، بل أضحت صراعًا على «المعنى» الذي من دونه تصبح القوة عديمة القيمة (الرويتع، 2014).

**أولاً: أهداف الدبلوماسية العامة:**

يشير مفهوم الدبلوماسية العامة إلى الفاعليات والأنشطة المعلنة التي يقوم بها الدبلوماسيون والسياسيون مع جمهور متنوع بغية التواصل معه وإقناعه بوجهة نظرهم، وإيجاد صيغة من التفاهم المتبادل من خلال نشر ثقافة الدولة والتعريف بها، ويتم الإقناع عبر استخدام وسائل متعددة أهمها وسائل التواصل الرقمية، وهناك أربعة أهداف أساسية للدبلوماسية العامة هي التعاون والتفاهم المتبادل وما ينتج عنه من تعاون في حل المشكلات المشتركة ما بين الدول، نقل الثقافة الخاصة بالدولة الى الخارج بما يتفق مع قيمها وخططها واستراتيجياتها، تقديم المعلومات عن الدولة للغير لإيجاد مواقف داعمة لها وقبول سياساتها، تصوير الذات وفق ما يعرف بالوسم الوطني، ورسم صورة ذهنية عن الدولة لدى الاخرين ( العيساوي، 2022، ص18)، وعليه فإنّ الدبلوماسية العامة نشاط تهدف الدول من خلاله إلى ما يأتي:

1. تساهم الدبلوماسية العامة في تهيئة القبول العام لدى الشعوب لقيام علاقات مع الدول الأخرى، عن طريق إبراز ثقافة تلك الدول وقيمها ونظمها بنشر المعلومات عنها بوسائل متعددة من أهمها المنصات والرقمية.

2. فتح نقاش مجتمعي سواء كان نقاش طبيعي أو رقمي داخل الدولة بخصوص موقف الدولة تجاه القضايا الدولية، وتفسير مبررات السياسة التي ترسمها الحكومة، واكتساب رأي عام مؤيد نحوها، وكذلك تزويد راسمي السياسات بالمعلومات المتعلقة بنظرة شعوب الدول الأخرى تجاه الدولة وسياساتها. (عبد الخالق، 2015، ص177).

3. بناء صورة ذهنية إيجابية عن الدولة لدى شعوب الدول الأخرى، مما يساهم في فهم وجهة نظر الدولة، وأيضًا يؤدي إلى احترامها ودعم مواقفها، إضافة إلى خلق فرص حقيقية في جذب الاستثمارات وتشجيع السياحة فيها.

4. تعزيز فكرة المواطنة والمحافظة على ترابط نسيج المجتمع وتنشيط دور الشعوب. (محمود، عبد اللطيف، 2021، ص710). وساهمت منصات التواصل الاجتماعي مثل X" " و" فيس بوك" في خلق ساحات مفتوحة للحوار يستطيع الفاعلون الدوليون (رسميين أو غير رسميين) من خلالها التواصل بشكل مباشر مع الشعوب التي ينتمون إليها، أو مع شعوب الدول الأخرى، وبذلك أتاحت تلك المنصات لقادة العالم ولمؤثريه فرصة مناسبة لتوسيع شبكة علاقاتهم الدبلوماسية من ناحية، ولتقديم آرائهم وأفكارهم إلى مختلف الشعوب من ناحية أخرى، وهو ما منح العديد من الفاعليين الدوليين غير الرسميين قدرة تأثيرية أكبر، ليصبحوا أكثر جذباً للدول والشعوب الأخرى، ومن ثَمّ تزداد درجة متابعة أنشطتهم الاتصالية بوجه عام، وتتعاظم احتمالية التأثر بها ويُضاف إلى ما سبق أنّ الأنشطة الاتصالية للفاعليين الدوليين غير الرسميين أصبحت تُجسد أيضاً أحد المحركات الرئيسة لتطوير المناقشات العالمية والمشاركات الإقليمية في القضايا الدولية خارج إطار القنوات الدبلوماسية الرسمية، إذ اكتسب القائمون بهذه الأنشط – فاعليين دوليين جدد – القدرة على إثارة القضايا المحلية الخاصة بإحدى الدول، أو العالمية المتعلقة بالمجتمع الدولي، وتشكيل المفاهيم والمعتقدات حول هذه القضايا (عثمان، 2022، ص116).

**ثانيًا: أبعاد الدبلوماسية العامة:**

للدبلوماسية العامة أبعاد تعمل بها على رسم صورة ذهنية جذابة للدولة في محاولة لجذب الآخرين لها، ووفقًا لمفهوم القوة الناعمة فإنّ الجاذبية هي أنْ تجعل الآخرين يريدون ما تريده دون إجبار أو قهر، وبها تستطيع الدولة أنْ تحصل على النتائج التي تريدها لأنّ الدول الأخرى تريد أنْ تتبعها، وتعجب بقيمها، وتتطلع إلى تطبيق أنموذجها في الحياة لتحقيق الرفاهية، وبهذا يمكن للدولة أنْ تضع الأجندة لجذب الآخرين، وليس إجبارهم على التغيير باستخدام القوة أو التهديد بها، ودون اللجوء لوسائل الضغط الاقتصادية، وعادة يقترن الحديث عن الصورة الذهنية بعمليات التأثير الإعلامي التي تبذل لتكريس صورة معينة أو تعديل صورة مشوهة أو غير ذلك، وهذه الجهود تبرز خبرات تراكمية وتشكّل انطباعات وتصورات محددة في ذهن المتلقي عن دولة ما وتتكون الصورة الذهنية عن الدولة من خلال عناصر عدة أهمها أسم الدولة وشعارها ونظام الحكم فيها، وشعبها وعاداته وتقاليده، ولغتها ودينها وتاريخها وإنجازاتها، ودورها في العلاقات الدولية وتأثيرها في السياسة الدولية، وخدمتها للمجتمع الدولي، وحالة حقوق الإنسان فيها، وقوتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وغير ذلك، وتسعى الدول إلى إبراز العنصر الإيجابي من بين هذه العناصر في محاولة لجعل صورتها إيجابية قدر المستطاع، وأداتها في ذلك الدبلوماسية العامة للوصول إلى تلك الصورة. (التميمي، 2015، ص51). لذا لا يمكن اعتبار الدبلوماسية العامة مجرد دعاية للدولة وليست مجرد حملة علاقات عامة بل هي أعمق من ذلك حيث إنّها تسعى لبناء علاقات طويلة الأجل، ولها القدرة على إيجاد بيئة مواتية لتحقيق

السياسات الحكومية، وهناك ثلاثة أبعاد لإسهام المعلومات الحكومية المباشرة في إقامة علاقات ثقافية طويلة الأجل، وهذه الأبعاد تشكّل مراحل الدبلوماسية العامة، ولا يقل أي بعد منها أهمية عن الآخر:

– البعد الأول: ويشمل عمليات الاتصال اليومي التي تهدف إلى شرح وتفسير القرارات التي تتخذها الحكومة وسياسة الدولة الخارجية ومواقفها من الأحداث الداخلية والخارجية، ويشمل كذلك الأعداد لمواجهة الأزمات والتصدي للهجمات المضادة، وعادة هنا تستخدم الدولة الإعلام وإدارة المعلومات ونشرها مع التأكيد على الأحداث قصيرة المدى والأزمات. (صالح، 2015، ص27).

– البعد الثاني: ويشمل الاتصالات الاستراتيجية والحملات الإعلامية طويلة المدى التي تعمل على تنمية مجموعة من الموضوعات البسيطة، وذلك للتأثير على الجمهور المستهدف وتغيير اتجاهاته بحملات الإقناع طويلة الأمد.

– البعد الثالث: يتلخص في تنمية العلاقات الدائمة مع أفراد أساسيين عبر سنوات طويلة تمتد إلى عقود من المنح الدراسية واتفاقيات التبادل الثقافي، والبرامج التدريبية، والمؤتمرات والملتقيات العامة، ويأتي ذلك في إطار الربط لبناء علاقات على المدى الطويل. (ناي، 2010).

وتلعب المنصات الرقمية دورًا أساسيًا في هذه الأبعاد كافة، بحيث يمكنها أنْ تساهم في البعد الأول بممارسة ما يُعرف بدبلوماسية الاستماع، حيث تستخدمها الدولة في الاستماع لمتطلبات من تخاطبهم سواء كانوا من الداخل أو الخارج وفتح حوارات هادفة يتم بها جمع المعلومات والبيانات، وأيضًا استطلاع رأيهم في كل ما يحدث، وتحاول أنْ تسمعهم صوتها لخلق نوع من الاتصال والتواصل الثنائي على أنْ تكون مستمعة أكثر من متحدثة، في محاولة لإدراك ما يدور في أذهان العامة ومعرفة أولويات الشعوب والتعامل معها بإعادة ضبط السياسات والتعامل مع الآخرين بشكل أكثر واقعية وعلى أساس مستمد من الواقع. وفي البعد الثاني عن طريق ممارسة دبلوماسية التأييد أو التعبئة حيث يتم استخدام المنصات الرقمية لتفعيل فكرة بعينها أو اهتمامات أو سياسة محددة في أذهان وعقول الشعوب المستهدفة وبعبارة أخرى تعني نقل المعلومات والرسائل في محاولة لخلق تأييد لتلك الأفكار والسياسات.

أمّا البعد الثالث فتندرج تحته الدبلوماسية الثقافية وهي المحور الرئيس للدبلوماسية العامة والتي تهدف إلى تبادل الأفكار والفنون والمعلومات وغيرها من الجوانب الثقافية بين الشعوب من أجل تعزيز وفهم الأفكار المختلفة.

فالدبلوماسية الثقافية هي أقدم الممارسات الدبلوماسية حيث إنّها عُرفت قبل أنْ تُعرف الدبلوماسية بمفهومها الحديث، فقد مارسها الرحالة والمستكشفون والفنانون والشعراء الذين أوجدوا التفاعل الحي بين الثقافات، وكانت إحدى أدوات ممارسة السياسة الخارجية، حيث شكّلت الثقافة عنصرًا مهمًا فيها باعتبارها من مكونات شخصية الدولة والمعبرة عن وجودها كاللغة والدين والتاريخ والعادات والتي تأخذ شكل التعبير الأيديولوجي في بعض أوجهها، وهو ما يظهر أثره في السلوك العام للدولة وفي صياغة قراراتها المنظّمة لعلاقاتها مع الدول الأخرى، وتنامى دورها في ظل تطور مفاهيم حقوق الإنسان وخاصة حرية الاعتقاد والحق في التعبير وإبداء الرأي التي عززتها وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وتأتي المنصات الرقمية في مقدمتها التي ساهمت إلى حد كبير في نشر الثقافات المختلفة، وجعلت العالم أكثر قربًا، وأقل تعقيدًا سواء على المستوى الرسمي باستخدام وسائل الدبلوماسية الرقمية بين رؤساء الدول والحكومات والدبلوماسيين في وزرات الخارجية، أو على المستوى الشعبي باستخدام الشعوب للمنصات الرقمية في نقل ثقافاتهم وأخبارهم إلى الآخرين. (عبد الخالق، 2015، ص186).

**المبحث الثاني: أثر التطور الرقمي في العلاقات الدولية:**

فرض التطور التكنولوجي للاتصالات وظهور المنصات الرقيمة ووسائل التواصل تحدياً جديداً على الدول، فبات لزاماً عليها تطوير وسائلها التقليدية في ممارسة الدبلوماسية العامة، واستخدام ما يقدمه هذا التطور من مزايا من أجل تطوير دبلوماسيتها بأنماط جديدة من الدبلوماسية، وهذا سيجعل الكثير من الدول تصطدم بعقبات عدة تمنعها من الاستفادة المثلى من هذه المزايا التي تقدمها وسائل الدبلوماسية الرقمية، وبالتالي سيتأثر عملها الدبلوماسي الذي سيكون متخلفًا أمام هذا التطور.

**المطلب الأول: الفجوة الرقمية:**

ظهر مصطلح الفجوة الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1995 بصدور تقرير وزارة التجارة الأمريكية الشهير "السقوط من فتحات الشبكة" والذي لفت الأنظار إلى الفارق الكبير بين فئات المجتمع الأمريكي في استخدام الكمبيوتر والإنترنت خاصة.

ويقصد بها تلك الفجوة التي تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها، وبين من لا يملكها وتعوزه أدواتها، خلفتها ثورة المعلومات

والاتصالات وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات التطور الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات (علي، حجازي، 2005، ص318). وتعددت تعريفات الفجوة الرقمية، فيعرّفها الاتحاد الدولي للاتصالات بأنّها: "الاختلاف بين من يملك ومن لا يملك فرص النفاد أو الوصول إلى المعلومات عبر وسائل وتقنيات الاتصال (الهاتف الثابت والمحمول والحاسوب والإنترنت وخدمة الحزم العريضة)، وتكون الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية أو بين البلدان ضمن المجموعة الواحدة أو في البلد الواحد أي بين الريف والمدينة أو بين السكان بحسب خصائص العمر والجنس والدخل والعرق." (كودية، زرقون، 2017، ص75).

وتعرّفها منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنّها درجة التفاوت في مستوى التقدم سواء بالاستخدام أو الإنتاج في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين دولة وأخرى أو تكتل وآخر أو مناطق البلد الواحد. (محمد، 2020، ص263). وتعددت أسباب الفجوة الرقمية بين الدول ومن أهم تلك الأسباب ما يأتي (المقابلة، 2023، ص255):

1. التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تطوير الأجهزة التقنية نفسها، والتطوير السريع للبرامج التي تعتمد عليها هذه الأجهزة مما شكّل صعوبة على الدول النامية للحاق بها.
2. احتكار الدول والشركات العملاقة لتكنولوجيا إنتاج أدوات تقنية المعرفة من الحاسبات ومكوناتها، بالإضافة إلى احتكار نظم البرمجيات وقواعد البيانات.
3. تكامل تقنية المعلومات مع المجالات العلمية والتكنولوجية الأخرى مثل التكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك تقنية معلومات الشفرة الوراثية، بالإضافة إلى تكاملها مع الوسائط المختلفة، وجميعها تحتاج إلى اهتمام ومتابعة وتطوير من قبل الدولة حتى تتمكن من الإلمام بها، خاصة مع صعوبة الوصول المستمر لما يسمى بـ"الأسرار التقنية" بحيث يصعب على متلقي تكنولوجيا المعلومات الوصول إليها.
4. نقص الدعم المالي لأسباب اقتصادية: حيث إنّ البلدان لا تخصص المقدار الكافي من الأموال لمجالات البحث وتطوير البنية تحتية في عالم الاتصالات، إضافة إلى عدم الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لقلة الحرية الأكاديمية وعدم الاهتمام بنشر التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات.

وتُظهر الإحصائيات هوة واسعة بين الدول سواء في استخدام شبكة الإنترنت وامتلاك البنية التحتية لها، أو في امتلاك أسرار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراء البحوث عليها وتطويرها، حيث تُظهر البيانات السكانية من الأمم المتحدة أنّ هناك 8.20 مليار إنسان يعيشون على الأرض اليوم، منهم 4.8 مليار شخص (58.1 ) في المائة من سكان العالم يعيش الآن في المناطق الحضرية، بينما يعيش 3.4 مليار شخص في المناطق الريفية، و(5.78) مليار شخص يستخدم الهاتف المحمول، وهو ما يعادل 70.5 في المائة من إجمالي سكان العالم. وفي الوقت نفسه تُظهر البيانات أنّ الهواتف الذكية تمثّل الآن ما يقرب من 87 في المائة من الهواتف المحمولة المستخدمة في جميع أنحاء العالم. ويستخدم ما مجموعه 5.56 مليار شخص الإنترنت في بداية عام 2025، بنسبة 67.9 في المائة، وازدياد عدد مستخدمي الإنترنت بمقدار 136 مليون أي بنسبة بلغت (2.5) في المائة عن عام 2024، وأنّ 2.63 مليار شخص ظلوا غير متصلين بالإنترنت في بداية عام 2025.

كما تُظهر أنّ هويات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي العالمية تبلغ الآن 5.24 مليار وهو ما يعادل 63.9 في المائة من جميع الأشخاص على وجه الأرض. وارتفع الإجمالي العالمي بنسبة 4.1 في المائة مما يعني أنّ هناك أكثر من ضعف عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت اليوم مقارنة بالأشخاص الذين لا يزالون غير متصلين بالإنترنت.

**الشكل(1) يوضح عدد ونسبة مستخدمي شبكات الإنترنت والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي في العالم.**

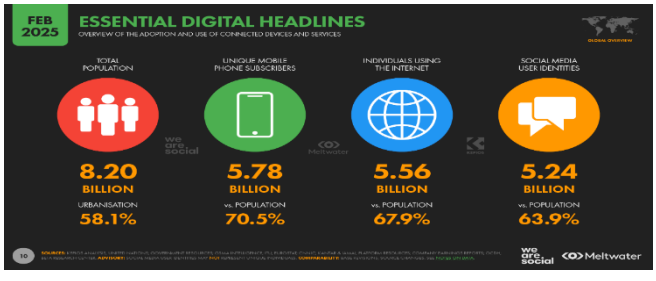


واحتلت دول شمال أوروبا المرتبة الأولى بين مناطق العالم من حيث نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في عام 2024 في كل من هولندا والنرويج، تلتها المملكة العربية السعودية، في حين احتلت كوريا الشمالية المرتبة الأخيرة في جميع أنحاء العالم، وتُعدّ آسيا موطنًا لأكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم بأكثر من 2.93 مليار في آخر إحصاء، واحتلت أوروبا المرتبة الثانية مع حوالي 750

مليون مستخدم للإنترنت، وتحتل الصين والهند والولايات المتحدة المرتبة الأولى على الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم من حيث عدد مستخدمي الإنترنت، واعتبارًا من أبريل 2024 كان حوالي 70 في المائة من السكان الذكور في العالم يستخدمون الإنترنت، مقارنة ب 64.4 في المائة من النساء، ويُلاحظ هذا التفاوت في جميع أنحاء العالم تقريبًا، ولكن أكثر من ذلك في أقل البلدان نموًا واعتبارًا من عام 2023 كان معدل الاستخدام عبر الإنترنت أعلى بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا مقارنة بالأجيال الأكبر سنًا في جميع المناطق في جميع أنحاء العالم (statista, 2025).

ووفقًا لإحصائية شركة أوكلا المتخصصة في تحليلات سرعات الإنترنت، في أحدث بياناتها لاختبارات السرعة على أداء الإنترنت في مختلف الدول، بلغ متوسط السرعة العالمية للتحميل عبر خطوط الإنترنت الأرضية الثابتة 101.37 ميجابت في الثانية، في حين بلغت سرعة الرفع 57.39 ميجابت في الثانية، مع زمن استجابة قدره 8 ميلي ثانية. وتواصل سنغافورة تصدر القائمة بسرعة تحميل قدرها 336.50 ميجابت في الثانية وسرعة رفع قدرها 275.30 ميجابت في الثانية، محافظة على تفوقها منذ العام الماضي. وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بسرعة تحميل قدرها 318.63 ميجابت في الثانية، تليها هونغ كونغ (312.60 ميجابت في الثانية)، ثم فرنسا (308.01 ميجابت في الثانية)، ثم آيسلندا (306.22 ميجابت في الثانية). وأمّا الولايات المتحدة فاحتلت المركز السابع عالميًا، بمتوسط سرعة تحميل قدرها (291،06 ميجابت في الثانية)، وتشير التوجهات الحديثة إلى تزايد الحاجة إلى سرعات إنترنت فائقة، مدفوعة بخدمات مثل بث الألعاب السحابية، ومعالجة تقنيات الذكاء الاصطناعي سحابيًا، وبث الفيديو بدقة عالية عبر منصات مثل يوتيوب ونتفليكس.

وهذه الإحصائيات تؤكد ظهور انقسام جديد في المجتمعات على الصعيد الداخلي ونقصد بها داخل التركيبة المجتمعية للدولة الواحدة بين من يمتلكون المعرفة والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، وبين من لا يمتلكونها، ويتضح هذا الانقسام داخل المجتمعات في عدم المساواة ما بين الريف والحضر، وما بين النساء ولرجال، وما بين المتعلمين وغير المتعلمين، وما بين الشباب وكبار السن، وهذه الفجوة تتعلق في المقام الأول بالظروف الداخلية للدولة، الأمر الذي ينعكس بدوره على الفجوة الرقمية على المستوى الدولي، حيث تتمتع الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً بإمكانية الوصول الى مساحة أكبر من التكنولوجيا، واتصال النطاق العريض عالي السرعة بسبب ثراءها، في حين تفتقر الدول الأقل تقدما وثراء إلى امتلاك التكنولوجيا والبنى التحتية لها، الأمر الذي يفجر العلاقة بين الداخلي والخارجي نظرًا للتزايد المطرد في درجة تأثير الخارجي على الداخلي، وامتدادات الداخلي إلى الخارج على نحو غير مسبوق حيث تعددت أشكال ومجالات تأثير هذه العلاقة على النظام العالمي، وعلى التنظير الدولي، مما عكس الانتشار الذائع لمصطلح العولمة والتي تُعدّ الفجوة الرقمية أحد نتائجها المباشرة.

وبالتالي ساهمت الفجوة الرقمية في خلق ثنائية جديدة من ثنائيات الصراع في العلاقات الدولية وهي ثنائية من يمتلك أدوات المعرفة ومن لا يمتلكها أضيفت إلى ثنائيات سابقة مثل دول الشمال والجنوب، دول غنية وفقيرة، دول متقدمة ومتأخرة، والدول المتمدنة وغير المتمدنة، دول المركز والأطراف. (عنان، 2022، ص113).

وفيما يتعلق بالدبلوماسية الرقمية فمن الطبيعي أنّها ستتأثر بتلك الفجوة ذلك لأنّ الدول غير متساوية في امتلاكها واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يلقي بظلاله على فاعلية الدبلوماسية الرقمية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها في التواصل مع الجمهور في الدول الأخرى، وفي تقديم صورة مثلى عن الدولة لدى الآخرين، وذلك لعدم تمكن هؤلاء الآخرين من امتلاك أدوات التواصل الرقمي بالشكل والقدر الكافي لهم للتواصل مع الدبلوماسيين الرقميين، ومع المنصات الرقمية، ومن جهة أخرى لن تتمكن الدول التي لا تمتلك أدوات المعرفة والاتصال من أنْ تمارس الدبلوماسية الرقمية بذات الفاعلية التي تمارسها بها الدولة المتقدمة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وبالتالي لن تصل لذات التأثير. إضافة إلى قيد آخر يكبل الدبلوماسية الرقمية وهو أنْ تقوم الدولة بمنع أو تقييد الوصول إلى الإنترنت في محاولة لتكبيل حرية الرأي والتعبير بمنع شعبها من التواصل عبر الإنترنت مع الشعوب الأخرى، من ذلك كوريا الشمالية والتي تحتل المرتبة الأخيرة في الوصول إلى الإنترنت بسبب منعها استخدام الإنترنت. (statista, 2025).

وترتبط آليات مراقبة الفجوة الرقمية بمؤشرات معينة استنادًا لجهود العديد من المنظّمات الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليونسكو، ووكالة التعاون الإنمائي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتهدف الإيكونوميست ومكتب الإحصاء

الأوروبي والهيئات الأخرى إلى وضع مؤشرات أكثر دقة تأخذ في عين الاعتبار خصوصيات كل قطاع مهم، وهذه الخصوصيات تحدد مؤشرات تتبع الفجوة الرقمية. (أحمد، 2023، 251).

وتشير الإحصائيات إلى تصدر الدبلوماسية الرقمية الأمريكية قائمة الدول الأكثر تأثيراً على المشهد الدولي عبر الإنترنت باستخدام منصة تويتر لعام 2023 بـ(8.61) نقطة بناء على عدة معايير هي: سرعة الوصول إلى الشبكة والوزن الدبلوماسي وكفاءة الرسالة وإتقان التنسيق والزخم والصوت والرؤية القطرية العالمية، والمركزية الدبلوماسية والتنوع اللغوي، تلتها روسيا بـ(8.37)، ثم الهند بـ(8.21)، ثم إندونيسيا بـ(7.87)، وفرنسا بـ(7.66) والمكسيك بـ(7.66) وجاءت المملكة العربية السعودية في الترتيب السابع من القائمة بـ(7.42) (digital-diplomacy, 2024). وهذا يظهر سعي الدول الأقل تقدمًا للحاق بالدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا الاتصالات مثل المكسيك والسعودية، حيث شهدت الدبلوماسية السعودية تطورًا كبيرًا في الاعتماد على الأدوات الرقمية مثل منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرقمية وهو ما يُعدّ أمرًا جوهريًا في تعزيز السياسة الخارجية، وتعزيز دور المملكة فاعلًا رئيسًا على الساحة الدولية، وأتاحت الدبلوماسية الرقمية الفرصة لتقديم صورة متقدمة ومتجددة عن المملكة مما عزز من مكانتها دوليًا، وهنا يجب الإشارة إلى دور مركز الاتصال والإعلام بوزارة الخارجية السعودية الذي تأسس عام 2019 لإنتاج محتوى يعبر عن الهوية السعودية ويعزز مكانتها الدولية وتوجيه الرسائل الدبلوماسية للخارج. (عجمي، 2024، ص5). وتصبح الدبلوماسية الرقمية فعّالة في تحقيق أهدافها وخاصة في تقديم صورة ذهنية للدولة في الخارج ببناء هوية مميزة لها وشرح مواقفها تجاه القضايا الدولية، وكذلك بناء علاقات استراتيجية مع المواطنين عندما تقوم وزارات الخارجية، وكذلك البعثات الدبلوماسية بالتعامل مع المنصات الرقمية بشكل صحيح من أجل اجتذاب مستخدمي تلك المنصات وإنشاء محتوى تفاعلي جاذب بالوسائط الرقمية والتفاعل مع المستخدمين والرد على استفساراتهم وتعليقاتهم ومتابعة الصحفيين ووكالات الأنباء من أجل معرفة الأحداث الدولية، إذًا فالأمر يتطلب بذل جهد كبير وفهم لطبيعة المنصات الرقمية وجمهورها النشط. (الحربي، 2023، ص14)

ولبيان العلاقة بين الفجوة الرقمية والدبلوماسية الرقمية ينبغي التفرقة بين نشاط المؤسسات التي تمثّل الدولة على المنصات الرقمية، وبين التفاعلية بين هذه المنصات والشعوب، وإمكانية التأثير على الرأي العام، وهو الهدف الأساس من الدبلوماسية الرقمية، فعلى الرغم من نشاط الدبلوماسية الرقمية لدى الدول الأقل تقدمًا تكنولوجيًا إلّا أنّها لا تتمكن من الوصول إلى الشعوب، نظرًا لعدم توافر إمكانية الوصول إلى الإنترنت لدى تلك الشعوب، على عكس الدبلوماسية الرقمية لدى الدول المتقدمة التي لديها قدرة على التفاعل والتأثير نظرًا لوجود تفاعل كبير مع الشعوب حول العالم، مما يمكنها من التأثير، وهذا يعزز من فكرة فاعلية الدبلوماسية الرقمية أداة لتحقيق السياسة الخارجية للدول الأقل تقدمًا؛ نظرًا لأنّها تتيح للدول الأدوات التكنولوجية لتعزيز الدبلوماسية التقليدية لسهولتها وقلة تكلفتها. (عنان، 2022، ص119). وهذا يعود إلى قدرة الدبلوماسيين على فتح حوارات مختلفة مع الشعوب في الدول الأخرى، وخلق تواصل مستمر معهم من خلال المنصات الرقمية، وتفاعل مع تلك الشعوب في كافة المناسبات والظروف، للوصول إلى كافة الفئات، لتعزيز التفاهم المتبادل وهذا التواصل سيجعل الرسائل الدبلوماسية تصل بشكل أسرع وأدق مما يسهل معه تشكيل الرأي العام الدولي والتأثير فيه بشكل فعّال، ولذا تسعى الدول إلى وضع استراتيجيات اتصالية فعّالة لتحقيق ذلك، هذه الاستراتيجيات تبنى استنادًا على دراسة طبيعة الفئات المستهدفة (الجمهور) وثقافتها، وأيضًا تحديد الرسائل المطلوب إيصالها لها، والاستراتيجيات الاتصالية متعددة وليست واحدة وجميعها تهدف إلى النجاح في التواصل وخلق صورة ذهنية لدى المتابعين تجعلهم أكثر تأثرًا وارتباطًا بهم، ومن أهم الاستراتيجيات (التيسير، والإعلام، والإقناع، والصرف والإلهاء)، إضافة إلى ذلك تهتم الدول بدعم وتدريب الدبلوماسيين وتطوير قدراتهم للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لتعزيز فرص تواصلهم مع الدبلوماسيين الآخرين وأيضًا مع الشعوب الأخرى، ولتقديم الخدمات القنصلية بشكل أسرع وأكثر مرونة، وهو ما يتطلب من الدول وضع ميزانيات لتطوير البنية التحتية لشبكات الإنترنت، وتطوير برامج التدريب الخاصة بالدبلوماسيين سواء فيما يتعلق بتعاملهم مع التكنولوجيا أو تعاملهم مع الدبلوماسيين والشعوب المختلفة، وأيضًا وضع التشريعات المناسبة لاحترام الحريات لضمان التعبير الحر وتبادل الأفكار والمعلومات.

**المطلب الثاني: الهيمنة الرقمية:**

إذا كانت الفجوة الرقمية تتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول فإنّ الهيمنة الرقمية تتعارض مع مبدأ السيادة التي هي خاصية تنفرد بها

الدول دون غيرها من أشخاص القانون الدولي، فالسيادة هي معيار الدولة، وهي تعني عموماً عدم وجود تبعية لأي كيان خارج الدولة. (ضوي، 2013، ص274).

والهيمنة الرقمية في مفهومها العام تعني سيطرة دول ومؤسسات بعينها على تكنولوجيا الاتصالات الرقمية، ففي الفضاء السيبراني، كما هو الحال في جميع الفضاءات الأخرى البرية والبحرية والجوية غالباً ما تؤدي التفاعلات إلى ظهور دول مهيمنة تتميز بتأثيرها الغالب على النظام العالمي وجميع الدول الأخرى، وحيث إنّ وسائل الإنتاج الرقمي وأجهزتها وبرامجها الأكثر تعقيداً وفعالية ماتزال حكراً على دول وحكومات وشركات عملاقة دون أخرى في إطار علاقة غير متكافئة بين الصانع والمستهلك، وبما يصاحب ذلك الاحتكار من إملاءات وتدخل في سياسات الدول الداخلية وعلاقاتها الخارجية لصالح الدول المصنعة والمحتكرة للتكنولوجيا الرقمية، مما أتاح لها تحقيق المكاسب الاقتصادية والعلمية، بينما تظل الدول الأخرى متأخرة في هذا المجال وخاضعة لشروط الدول المتقدمة ولا تملك المقدرة على الاستقلال بفضائها الرقمي عنها. (محمود، 2023).

فوفقاً للإحصائيات السابقة يتبيّن سيطرة دول الشمال المتقدمة على الإنترنت وهي الدول صاحبة الباع الطويل في تطويره وبناه التحتية وبحوثه المتقدمة، في حين تعاني دول الجنوب من ندرة في القدرات والبنى التحتية للإنترنت، وهو ما أدى إلى تدفق أحادي الاتجاه للأفكار واللغة والمعلومات وجعل من دول الجنوب متلقية فقط دون أنْ يكون لها القدرة على نشر ثقافاتها وأفكارها، وهو ما نتج عنه نوع من الهيمنة الثقافية والإعلامية، فإذا كانت الهوية الثقافية هي ما يميز الشعوب عن بعضها فإنّ تدفق الثقافة والأفكار عبر الإنترنت في اتجاه واحد سيؤدي إلى عولمة تلك الثقافة وهو ما يعني هيمنتها على الثقافات الأخرى. (عنان، 2022، ص121).

وعلى الرغم من أنّ وسائل الاتصال الرقمي تمكنت من كسر عزلة المجتمعات وسهلت من عملية التواصل إلّا أنّها لم تتمكن من خلق ثقافة عالمية متجانسة قائمة على تدفق المعلومات وتبادل القيم والمعاني المشتركة في إطار اتصال مجتمعي تفاعلي، بل ساهمت في ترسيخ التشظي بين الشعوب بدل من التقارب والتواصل، وذلك يرجع إلى أنّ ما يتم من اتصال بين الشعوب غير قائم على المشاركة في القيم وإنّما الاشتراك في الاتصال، بمعنى أنّ الثقافة الجديدة ليست مكونة من محتوى ولكن مكونة من عملية اتصال. (ابلال، 2018، ص158).

وزاد في ترسيخ هذه الهيمنة الاتصالية التطور التكنولوجي الذي وصلت له وسائل التواصل، والذي أنتجته وسيطرت عليه مجموعة من الشركات الكبرى في الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تصنف في طليعة الابتكار الرقمي لهذا الفضاء بسبب بنيتها التحتية التكنولوجية المتقدمة، ومواردها الأكاديمية الوفيرة، وقوانين الملكية الفكرية الصارمة، وهذا أمر أدى إلى فرض الأنموذج الثقافي الأمريكي على الثقافات الأخرى، وفرض هيمنة اللغة الإنجليزية على باقي لغات العالم خاصة وأنّ الإحصائيات تشير إلى أنّ 60% من جميع محتوى شبكة الإنترنت باللغة الإنجليزية بينما حوالي 10-15% من سكان العالم يتحدثون هذه اللغة. (عنان، 2022، ص122).

وتسيطر شركات التكنولوجية الأمريكية على السوق الرقمية في جميع أنحاء العالم، وأكثر الشركات بروزًا هي منصات الإنترنت العملاقة (أمازون، وأبل، وفيسبوك، وغوغل، وأكس)، وبقدر ما تتمتع به هذه الشركات من سهولة في الاستخدام، فإنّ ظهورها يمثّل هيمنة مفرطة، ليس فقط لأنّها تمتلك الكثير من القوة الاقتصادية، ولكن أيضًا لأنّها تمارس قدراً كبيراً من السيطرة على الاتصالات السياسية، وتهيمن على نشر المعلومات، وهذا يفرض تهديدات فريدة للديمقراطية وحرية التعبير، ومخاوف متعددة بشأن أمن البيانات والمراقبة والخصوصية. (مكي، 2024)، هذا وبلغت القيمة السوقية لشركات التكنولوجيا التقليدية "الخمس الكبرى" أكثر من 13 تريليون دولارًا في فبراير 2025، (إحصائيات التكنولوجيا 2025).

**الشكل (2) يوضح الشركات الكبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

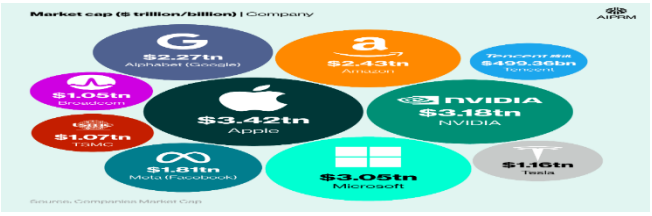


وهذه الشركات تهيمن على العالم الافتراضي، فلم تَعدْ فقط مجرد شركات لتقديم خدمات في العالم الافتراضي لرواد هذا العالم ومستعملي تقنياته الحديثة، وإنّما أصبحت قوى فاعلة ومؤثرة في عالمنا الواقعي وفي سلوكنا وفي تحديد سياسات الدول وبناء العلاقات الدولية، فتحولت إلى قوى حقيقية تؤثر في سياسات الدول وفي العلاقات الدولية، وقوة تأثيرها اليوم تفوق قوة تأثير الدول العظمى في

العالم، وتتجاوز قوة تأثير المنظمات الدولية الكبيرة والمؤسسات المالية المؤثرة، فهم من صنع الرقمية التي هي أساس للدبلوماسية الرقمية، وخلقت قنواتها الجديدة التي تختلف عن القنوات الدبلوماسية التقليدية، والفاعلون فيها يختلفون عن نظرائهم في عالم السياسة التقليدي، حيث أصبحت الشركات الرقمية الكبرى تأخذ مكان الدول والمنظّمات الدولية الكبرى، فهذه الشركات أصبحت أمرًا واقعًا في عالمنا تتدخّل في حياتنا اليومية سواء أفرادًا أو جماعات، وتؤثر على الدول وعلاقاتها الخارجية السياسية والتجارية، فأصبحت قوة الدول اليوم تقاس بمدى قوة تأثيرها داخل العالم الرقمي، وداخل هذا العالم تهيمن شركات كبيرة هي التي تقوم اليوم برسم معالم الثورة الدبلوماسية الرقمية الجديدة التي غيرت قواعد وأساليب السياسة الخارجية، وسمحت للاعبين جدد بدخول الساحة الدبلوماسية أصبحوا ينافسون بقوة تأثيرهم قوة الحكومات والدول والمنظّمات الدولية.

فالتدخّل في شؤون الدول لم يَعدْ فقط بالوسائل القديمة التي حاولت الدبلوماسية التقليدية أنْ تسنّ القوانين التي تردعه وتمنعه، وإنّما أصبح "إلكترونيًا" وبمعنى آخر "افتراضيًا" لكن قوة تأثيره أكبر وأقوى من كل وسائل التدخّل القديمة. كما أنّ مفهوم الحرب تغير هو الآخر، فالهجوم الإلكتروني اليوم بات أخطر من أي هجوم عسكري، وقوة تدميره تفوق قوة تدمير أكثر الأسلحة دمارًا في العالم، ولن نأتِ بجديد إذا قلنا أنّ التجسس الإلكتروني أصبح أخطر من كل أنواع التجسس التي عرفها العالم حتى اليوم. (أنزولا، 2017). إضافة إلى ذلك فإنّ نمو سوق الإنترنت في الصين لاسيما على صعيد التجارة الإلكترونية والأنظمة الحاسوبية في مجال الابتكار التكنولوجي أدى إلى احتدام الصراع بين الصين والولايات المتحدة وهو ما يجعل النظام العالمي يتأثر بشدة بهذا الصراع وبالتوترات الجيوسياسية المستمرة بين البلدين من أجل الهيمنة الرقمية والتحكم بتكنولوجياتها، وهو ما ينبئ بعواقب بعيدة المدى نتيجة هذا التنافس ليس فقط على التكنولوجيا ولكن أيضاً على الاقتصاد والأمن القومي والقيم الرقمية الأساسية، وما ينتج عن هذه المنافسة من فصل سلاسل التوريد التكنولوجي الذي يضر بالتجارة العالمية والاعتماد الاقتصادي المتبادل. (محمود، 2023)

ويقابل مفهوم الهيمنة الرقمية مفهوم حديث هو مفهوم السيادة الرقمية، ولتحديد هذا المفهوم علينا أولاً التطرق لمفهوم السيادة عمومًا، يشير مفهوم السيادة الى القدرة على التصرف بطريقة مستقلة ودون هيمنة خارجية، وتأثر المفهوم التقليدي للسيادة بأفكار المفكر جان بودان في القرن السادس عشر، والذي حصر سلطة اتخاذ القرارات والحق الحصري في استخدام القوة في الدولة بيد الحاكم صاحب السيادة، وفي القرن الثامن عشر أعلن الفيلسوف جان جاك روسو عن تغير جذري في مفهوم السيادة من سيادة الحاكم إلى سيادة الشعب، وتطور المفهوم بتطور الديمقراطيات الحديثة وسادت فكرة أنّ الشعب هو من يمتلك السلطة في الدولة والذي يمكنه أنْ يعهد بها إلى حكومة منتخبة من الشعب، وفي المفهوم القانوني السيادة تعني القدرة على تقرير المصير للكيان القانوني، وفي القانون الدولي السيادة تشير إلى استقلال الدولة عن الدول الأخرى، وتنظيم شؤونها الداخلية دون تدخّل، وارتبط مفهوم السيادة حديثًا بمبدأ سيادة القانون ودولة الحق، وتعني قدرة الأفراد على تقرير مصير حقوقهم ووضع الضمانات الكافية لتمتعهم بها. (مصطفى، 2022، ص51). ولم يكن مفهوم السيادة الرقمية على وجه الخصوص موجوداً تقريبا قبل عام 2011، بينما أصبح الآن جزءًا من الخطاب الأكاديمي والعام، وغالبًا ما يشير الخطاب السائد حولها إلى قدرة الدول القومية خاصة على تأكيد سيطرتها على البنى التحتية المقيمة داخل أراضيها والبيانات التي ينتجها مواطنوها، وتفهم السيادة الرقمية عموماً بطرق متنوعة سواء كان الأمر يتعلق بتوسيع مفهوم السيادة في الفضاء الرقمي، أو بتخيل أشكال جديدة من السيادة غير الحكومية، فهي ذات أبعاد قانونية واقتصادية أو تقنية أو وظيفية، كما أنّها تمتد إلى العديد من المستويات (الوطنية، الإقليمية، الدولية)، فإذا اعتمدنا المنظور القانوني فهي تعني تمديد سلطة الدولة التنظيمية والتشريعية على الشبكات الإلكترونية، واحترام هذه السلطة، والمساواة أمام الهيئات الدولية، في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة وصعود الصين، أمّا من المنظور الاقتصادي فإنّها تعني القدرة على التحكم في كافة التكنولوجيات من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والإصرار على حيازة الدولة لمسارها التكنولوجي الخاص بها، ومن المنظور السياسي تعني مراعاة الأبعاد المؤسساتية، والوطنية والشعبية في تنظيم الفضاء السيبراني، مع المحافظة على حقوق المواطنين للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الرقمية وحماية الحقوق الفردية في الانترنت، وتعني قدرة الدولة على إنشاء والحفاظ على المؤسسات العامة التي تنظم الفضاء السيبراني وتكفل الأمن الرقمي، ووضع السياسات الرقمية المناسبة، وتعني أيضًا القدرة على حماية المصالح الوطنية في المجال الأمن

السيبراني والبيانات والبنية التحتية الحيوية، وبصفة عامة تعني السيادة الرقمية قدرة الدولة على التصرف في الفضاء الرقمي، وتشير بشكل دقيق إلى صلاحيات الدولة في الحفاظ على الاستقلالية والسيادة التكنولوجية بطريقة مستقلة ودون هيمنة أجنبية، وحماية البيانات من أي سيطرة أو رقابة، وتواجه الدول في سبيل تحقيق سيادتها الرقمية جملة من التحديات أهمها التحديات الاستراتيجية والمتمثّلة في حماية البيانات من الوصول غير المشروع لها، وعدم السماح بإساءة استخدامها أو تخريبها، مما يستوجب توفير حماية السرية لها، والتي تعني عدم السماح بالاطلاع عليها إلّا من قِبل الأشخاص المصرّح لهم بذلك، كما تتطلب تكامل المحتوى أي سلامتها من العبث أو التعديل أو الإفساد، وأخيرًا توافر المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب من خلال الأشخاص المصرّح لهم بذلك. (إيجر، 2022، ص75). وهنا تتجلى الهيمنة الأمريكية حيث لا يوجد ما يمنع الولايات المتحدة من النفاذ إلى البيانات المعلومات المخزنة لدى الشركات التكنولوجية حتى وإنْ كانت هذه البيانات والمعلومات مخزنة في دولة أخرى، وهو ما يُعدّ مساسًا بالسيادة الرقمية وتدخّلًا في شؤون الدول الأخرى، وهذا ما يجعل الدول حريصة على حماية هذه البيانات والمعلومات بوضع استراتيجيات أمنية لذلك. وهذا ما يجعل الدول حذرة من الاعتماد على الدبلوماسية الرقمية كبديل عن الدبلوماسية التقليدية، خاصة وأنّ الاعتماد على التكنولوجيا سيجعل الدول مرهونة بمدى حصولها عليها من جهة وعلى مدى توافرها من جهة أخرى، ذلك لأنّ أي عطل أو توقف في خدمات الإنترنت سيعرض الدول إلى مشاكل وخسائر كبرى.

**الخاتمة:**

تناول البحث دور الدبلوماسية الرقمية في العلاقات العامة باعتبار أنّها إحدى أدوات الدبلوماسية العامة، وهي الدبلوماسية القائمة على الاتصال المباشر مع الشعوب دون الوقوف كثيرًا أمام التعقيدات البروتوكولية التي تفرضها ممارسة الدبلوماسية التقليدية. حيث يتم هذا الاتصال باستخدام وسائل الدبلوماسية الرقمية القائمة على استخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية المختلفة بشكل مفتوح وعام، في إطار مجتمع إنساني يخلو من طابع الاختلافات ويتوحد فيه العالم أمام الشاشات الرقمية ليخلق بيئة تنمو فيها العلاقات الودية.

ولكن في المقابل تصطدم هذه القدرة على التواصل في جعل العلاقات الدولية ودية هي الأخرى على الدوام بعدة عقبات، أهمها الفجوة الرقمية، والهيمنة الرقمية، حيث بيّنت الإحصائيات وجود هوة كبيرة بين الدول في امتلاك التقنية الرقمية التي هي حجر الأساس في قيام دبلوماسية رقمية دائمة ومتواصلة بين الدول، حيث تمتلك مجموعة صغيرة من الدول كافة أسرار هذه التقنية، وكل علومها، من خلال شركات عملاقة أصبحت هي الأخرى منافسة للدول وفاعلة في العلاقات الدولية، حتى أنّ فاعليتها تسبق الكثير من الدول.

لتصبح هذه الشركات وعدد قليل من الدول هي المهيمنة على الفضاء الرقمي، ولها القدرة على التدخّل في شؤون الدول الأخرى، بواسطة ما تملكه من معلومات تحصلت عليها بهيمنتها على التقنية المعلومات على المستوى الدولي.

**نتائج البحث:**

توصّلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. ساهمت الدبلوماسية الرقمية في تطوير أبعاد الدبلوماسية العامة بممارسة ما يُعرف بدبلوماسية الاستماع، حيث تستخدمها الدولة في الاستماع لمتطلبات من تخاطبهم سواء كانوا من الداخل أو الخارج وفتح حوارات هادفة يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات، أيضًا استطلاع رأيهم في كل ما يحدث، وهذا يمثّل البعد الأول للدبلوماسية العامة، وفي البعد الثاني عن طريق ممارسة دبلوماسية التأييد أو التعبئة حيث يتم استخدام المنصات الرقمية لتفعيل فكرة بعينها أو اهتمامات أو سياسة محددة في أذهان وعقول الشعوب المستهدفة وبعبارة أخرى تعني نقل المعلومات والرسائل في محاولة لخلق تأييد لتلك الأفكار والسياسات، أمّا في البعد الثالث فتندرج تحته الدبلوماسية الثقافية وهي المحور الرئيس للدبلوماسية العامة والتي تهدف إلى تبادل الأفكار والفنون والمعلومات وغيرها من الجوانب الثقافية بين الشعوب من أجل تعزيز وفهم الأفكار المختلفة.
2. أدى التطور الرقمي إلى بروز مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية أهمها الدبلوماسية الرقمية ودبلوماسية تويتر ودبلوماسية المواطن والفجوة الرقمية والهيمنة الرقمية، وساهمت في ظهور فاعلين جدد فيها أهمهم الشركات العملاقة التي أصبحت طرف أساس في العلاقات الدولية، بل ومهيمن على تقنية الاتصالات والمعلومات وبالتالي أصبحت الدول غير قادرة لا على امتلاك وسائل الاتصال والمعلومات بعيدًا عن تلك الشركات ولا قادرة على حماية معلوماتها من الاختراق،

ومن جهة أخرى منح هذا التفوق للدول المتقدمة ميزة جديدة تمكنها من التدخّل في شؤون الدول الأخرى.

3. تراجع مفهوم السيادة والمساواة بين الدول بسبب تقدّم بعض الدول رقميًا وتأخّر دول أخرى وفق ما يُعرف بالفجوة الرقمية، وهو ما نتج عنه إضافة ثنائية جديدة تضاف إلى ثنائيات الصراع في العلاقات الدولية وهي ثنائية من يمتلك أدوات المعرفة ومن لا يمتلكها أضيفت إلى ثنائيات سابقة مثل دول الشمال والجنوب، دول غنية وفقيرة، دول متقدمة ومتأخرة، والدول المتمدنة وغير المتمدنة، دول المركز والأطراف.

4. بالرغم من بروز مفهوم السيادة الرقمية والذي يشير إلى صلاحيات الدولة في الحفاظ على الاستقلالية والسيادة التكنولوجية بطريقة مستقلة ودون هيمنة أجنبية، وحماية البيانات من أي سيطرة أو رقابة، إلّا أنّ الدول تواجه في سبيل تحقيق سيادتها الرقمية جملة من التحديات أهمها التحديات الاستراتيجية والمتمثّلة في حماية البيانات من الوصول غير المشروع لها، وعدم السماح بإساءة استخدامها أو تخريبها، مما يستوجب توفير حماية السرية لها، والتي تعني عدم السماح بالاطلاع عليها إلّا من قِبل الأشخاص المصرّح لهم بذلك، كما تتطلب تكامل المحتوى أي سلامتها من العبث أو التعديل أو الإفساد، وأخيرًا توافر المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب، والأهم من كل ذلك أنّه لا يوجد ما يمنع الشركات الرقمية والدول التي تتبعها من الوصول إلى المعلومات السرية وذلك لأنّها تملك أسرار مهنتها دون أنْ يكون للدولة القدرة على منعها.

**توصيات البحث:** توصي الباحثة بما يأتي:

1. الاهتمام بتدريب الدبلوماسيين الليبيين على استخدام وسائل التقنية الرقمية لاستخدامها في العمل الدبلوماسي.

2. التركيز على استخدام وسائل الدبلوماسية الرقمية في تقديم الخدمات القنصلية للمواطنين في الخارج.

3. العمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات في ليبيا حتى يمكنها من استخدام وسائل الاتصال بشكل فعّال في العمل الدبلوماسي.

## قائمة المراجع:


- ابلال، عبد الرزاق، (2018)، الاتصال في العصر الرقمي: ثورة اتصالية أم هيمنة ثقافية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول.
- إحصائيات التكنولوجيا 2025:
.https://www.aiprm.com/en-gb/technology-statistics
- أحمد رضية، (2023)، الفجوة الرقمية في مجتمع المعلومات العربي، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار 5.
- أنزولا علي، (2017)، الدبلوماسية الرقمية:
.https://www.aljazeera.net
- أيجر، أمينة، (2024)، السيادة الرقمية في العالم المعولم: التحديات والرهانات، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2.
- بودردابن، منيرة، (2017)، جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية وتحسين الصورة ضمن معايير الترتيبات والمصالح الأمنية تجاه العالم العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بتانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- بن دنيا، فطيمة (2022)، دور العلاقات العامة الرقمية في تعزيز العمل الدبلوماسي، مجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد39.
- التميمي، نواف، (2015)، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ردمك.
- الحربي، مصعب، (2023)، تقييم فاعلية الدبلوماسية الرقمية في بناء علاقة مع الجمهور من منظور العلاقات العامة الدولية، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد 11، العدد 1.
- الرويتع، خالد، (2014)، قراءة في الدبلوماسية العامة والسياسة الدولية، صحيفة الشرق الأوسط، https://aawsat.com.
زعلوك، عادل، (2023)، التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، بجامعة الإسكندرية، المجلد 8، العدد 16، يوليو 2023.
- صالح، سليمان، (2015)، وسائل الإعلام والدبلوماسية العامة، دار الفكر، عمان، الأردن.
- ضوي، علي، (2013)، القانون الدولي العام، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- عبد الخالق، يسرى، (2015)، العلاقات العامة والدبلوماسية العامة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة.
- عجمي، هاني، (2024)، دور الدبلوماسية الرقمية في تشكيل صورة المملكة العربية المتحدة في الخارج، المجلة المصرية لبحوث الاتصال والإعلام الرقمي، المجلد 3، العدد 3.
- عثمان، إسلام، (2022)، الأنشطة الاتصالية الرقمية للفاعلين الدوليين غير الرسميين في الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بتصورات العرب لواقع الديمقراطية الأمريكية، المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، المجلد الثالث، العدد الأول.
- العصيم، مرام، (2021)، مستقبل الدبلوماسية الرقمية السعودية خلال العقدين القادمين في ظل التحولات الدولية الراهنة مركز التواصل الدولي أنموذجًا، دراسة كمية وكيفية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال –العدد 35.
- عنان، آية، (2022)، الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية دراسة في الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية منذ عام 2015، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.

- العيساوي، نجم، (2022)، الواقع الاتصالي للدبلوماسية العامة من منظور العلاقات العامة، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد الرابع، العدد 1.

- كودية، يوسف، وزرقون، محمد، (2017)، الفجوة الرقمية وامتداداتها، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمة الأخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8.

- محمد، منال، (2020)، الفجوة الرقمية "الأسباب والمؤشرات"، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، العدد 69.

- محمود، خالد، (2023)، عن الهيمنة والتحكم الرقمي، صحيفة الشرق، https://al-sharq.com.

- محمود، لمى و عبد اللطيف، آية، (2021)، أنماط الدبلوماسية الجديدة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجلة العلوم القانونية، الجزء الرابع، المجلد 36.

- مصطفى، جميل، (2022)، السيادة الرقمية والتحول الرقمي التحديات والحلول الهيكلية، مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 2 ، العدد 3.

- المقابلة، رضية، (2023)، الفجوة الرقمية في مجتمع المعلومات العربي، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار الخامس.

- مكي، زينب، (2024)، إنهاء احتكار المعلومات، تعزيز الحقوق الرقمية في مواجهة شركات التكنولوجيا الكبرى، مقال منشور على الرابط:
https://jusoorpost.com

- موقع ستاسيتا للتحليلات السوقية، (2025):
https://www.statista.com

- ناي، جوزيف، (2010)، الدبلوماسية العامة الجديدة:
https://www.project-syndicate.org

- نبيل، علي و الحجازي، نادية، (2005)، الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، مجلة المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 318.

- النعيمي، سالم، (2013)، الدبلوماسية العامة: قوة ناعمة:
https://www.aletihad.ae

- هنيدي، هايدي، (2023)، توظيف الدبلوماسية الشعبية في تنفيذ أهداف السياسية الخارجية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 46، المجلد الأول، السنة الثانية عشرة.